اليمن: على شَفا الهاوية

سلسلة أوراق كارنيغي

ماذا سيحدث بعد في اليمن؟

تنظيم القاعدة والقبائل وبناء الدولة

سارة فيليبس

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

برنامج الشرق الأوسط
العدد 107 آذار/مارس 2010

أوراق كارنيغي

ماذا سيحدث بعد في اليمن؟

تنظيم القاعدة والقبائل وبناء الدولة

سارة فيليبس

إن عملية إعادة هيكلة جذرية للنظام السياسي تشمل مشاركة المزيد من اليمنيين، هي وحدها التي ستؤدّي إلى الاستقرار.

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

برنامج الشرق الأوسط

العدد 107 آذار/مارس 2010

© 2010 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 **شارع ماساشوستس**، NW
واشنطن، العاصمة 20036
هاتف: 202-483-7600

فاكس: 202-483-1840
www.CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، **شارع الأمير بشير**
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القرّاء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أوعبر الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

المؤلف

سارة فيليبس، تحاضر في مركز دراسات الأمن الدولي، جامعة سيدني. عاشت وعملت في اليمن حوالى أربع سنوات، وهي متخصصة في الشؤون السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وسياسات بناء الدولة. كتابها الأخير، التجربة الديمقراطية اليمنية من منظور إقليمي (Yemen Democracy Experiment in Regional Perspective 2008) نشرته دار بالغريف ماكميلان. وقد نشر معهد لوي للسياسة الدولية مقاطع صغيرة من هذه الورقة تحت عنوان «تنظيم القاعدة والقبائل وعدم الاستقرار في اليمن» (بالتعاون مع روجر شاناهان) العام 2009. يمكن الاتصال بها على البريد الإلكتروني sarphil@gmail.com

المحتويات

ملخص 5

إلى أين من هنا؟ 9

رعاة القبيلة 10

زبائن القبيلة 10

شركاء القبيلة 12

العنف والدم والثأر 14

الإيديولوجية 14

التصدّي للمشكلة 16

ملاحظات 18

ببليوغرافيا 19

اليمن
الحدود الدولية
حدود المحافظة
الحدود الشمالية/الجنوبية (تقريباً)
عاصمة البلد
عاصمة المحافظة
المملكة العربية السعودية
البحر الأحمر
صعده
الجوف
عمران
حجة
الحزم
حضرموت
المهره
الغيظة
مأرب
صنعاء
المحويت
الحديدة
شبوة
ذمار
الجبين
عتق
المكلا
البيضاء
ريمه
إب
الضالع
أبين
جزر حنيش (اليمن)
سوقطرة (اليمن)
تعز
لحج
زنجبار
عدن
إريتريا
جيبوتي
خليج عدن

ملخص

أثارت الأنباء التي تفيد بأن الهجوم الفاشل في عيد الميلاد على طائرة ركاب أميركية كان مرتبطاً بعناصر القاعدة في اليمن، تساؤلات عما إذا كانت (اليمن)، الدولة العربية المشاكسة، قد تتمخّض عن ظهور نظام على غرار طالبان. من جانبه، أعلن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب عزمه على تحقيق «مشروعنا الإسلامي الكبير: إقامة دولة الخلافة الإسلامية» لكنه عُرضة إلى خطر ماثل، وهو أن تعتبر قبائل اليمن وجوده في نهاية المطاف بمثابة خطر أو عبء عليها.

وجد ناشطو القاعدة ملاذاً آمناً في بعض المناطق القبلية اليمنية، لكن سعيهم إلى إقامة خلافة عالمية يتعارض مع العديد من الحقائق السياسية المحلية، مايعني أن من المرجّح أن تكون لهذه الضيافة حدودها. فالمجتمع القبلي في اليمن تُنظّمه قواعد معقّدة تربط أعضاءه مع بعضهم البعض. وتفتقر العديد من المناطق النائية في اليمن إلى وجود حكم رسمي فعّال تديره الدولة، لكن هذا لايعني أن هذه المناطق لاتخضع إلى حكم أو أنه يسهل الاستيلاء عليها، ولاسيما من جانب أغراب عن المنطقة. وبوصفه عنصراً خارجياً وله أجندة سياسية واضحة، يُشكّل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب تهديداً للآليات المحلية التي تحافظ على قدر من النظام.

يتعيّن على واضعي السياسات في الغرب أن يأخذوا بعين الاعتبار تعقيدات السياسة المحلية في اليمن قبل الردّ. فمن ناحية، سيزيد التدخّل العسكري العلني على الأرجح من ترسّخ القاعدة في البلاد، ومن ناحية أخرى، تؤدّي الزيادة الكبيرة في مساعدات التنمية أيضاً إلى خطر تعزيز نظام يتّسم بضعف التجهيز والعزيمة لتوزيع المساعدات على نحو فعّال بين أبناء الشعب اليمني. وبالتالي، في هذه الشبكة المُعقّدة من السياسة المحلية في اليمن، لاتمثّل خسارة النظام اليمني بالضرورة انتصاراً للقاعدة في شبه الجزيرة العربية. فالجمهورية اليمنية دولة فتيّة ونامية نسبياً حيث قواعد السلطة السياسية فيها لاتزال قيد التفاوض. وتُمثّل آلية تسوية سياسية أكثر استقراراً مسعى داخلياً، كما أن فرص الغربيين في التشجيع على قيام نظام سياسي أكثر شمولاً تبقى موضع شكّ. وعلى المدى الطويل، فإن عملية إعادة هيكلة جذرية للنظام السياسي ليصبح أكثر شمولية واستيعاباً ستؤدّي إلى الاستقرار.

تسبّبت الأنباء التي تفيد بأن محاولة تفجير رحلة الطائرة التابعة لشركة نورثويست إيرلاينز إلى مدينة ديترويت في عيد الميلاد كانت مرتبطة بتنظيم القاعدة في اليمن، بإطلاق سيل من مقالات

الصفحة الأولى التي تُحذّر من تحوُّل الدولة اليمنية المشاكسة إلى أفغانستان التالية. فهل يمكن لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب دفع الحكومة اليمنية الهشّة إلى الانهيار، وبالتالي الإيذان ببروز نظام على نمط طالبان؟ وهل يصبح اليمن القاعدة التالية التي سيستَهدِفُ منها تنظيمُ القاعدة الغرب؟

صانعو السياسة الغربيون يتدافعون كي يُنظَر إليهم على أنهم يستجيبون بشكل حاسم لهذه الأزمة، ويعرضون تقديم المزيد من المساعدات العسكرية والمعونات التنموية، أو مزيجاً من الاثنين. التدخّل الأجنبي يقدّم فرصاً لإحداث تغيير إيجابي، لكن ثمة حدوداً لما يمكن أن يحققه. على أيّ عمل في اليمن أن يضع بعين الاعتبار مسألتين: طبيعة السلطة في الدولة، والعلاقة المعقّدة بين مجتمعاتها القبلية والجهاديين المتشدّدين مثل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

تستفيد القاعدة من ضعف النظام اليمني، لكن فشل النظام لن يكون بالضرورة انتصاراً للمتشدّدين. فاليمنيون ليسوا متعاطفين بطبيعتهم مع الجهادية المتطرفة، والقاعدة في جزيرة العرب تستفيد على الأرجح من وضع اليمن كدولة ضعيفة أكثر مما تستفيد لو أن الدولة فشلت تماماً.

كانت عملية بناء الدولة في اليمن سريعةً، لكنها لاتزال جاريةً. قبل خمسين عاماً، قَبَعَ إمام اليمن على رأس بلد يفتقر إلى عملة محلية، ونظام صرف صحي، ولاتتوافر فيه سوى ثلاثة مستشفيات فقط (براون 1963، ص 357 – 357 ،Brown 1963). لكن التغيير كان سريعاً منذ أن ألغت الثورة الجمهورية الإمامة في العام 1962، ومع ذلك لم يستقرّ البلد قطّ على قواعد لعبته السياسية. وكما هو الحال في العديد من الدول النامية، فإن المفاوضات في شأن «مَن يحصل على ماذا، ومتى وكيف» لاتزال جارية.[1] فحين تكون دولة ما في مخاض تأسيس نظام سياسي داخلي جديد، يتعيّن على الدول الأخرى أن تكون أكثر حرصاً وتقيّداً في تورطها هناك مما لو أن هذه الدولة انفجرت من داخلها.

منذ أن بدأ عصر النفط في اليمن في ثمانينيات القرن الماضي، شوّه نظام المحسوبية الذي ترعاه الدولة الآليات التقليدية لتسوية النزاعات وتوزيع الموارد. ويُعدّ شيوخ القبائل ركائز أساسيةً في كلٍّ من النظام التقليدي ونظام المحسوبية، على الرغم من أن النظام، في نظام المحسوبية، يفصل بينهم وبين مجتمعاتهم المحلية من خلال توفير الثروة والمكانة في مقابل الإذعان السياسي. وقد أدّى هذا الأمر إلى التمركز السريع للنظام السياسي، الذي قام على قدرة الدولة على توزيع الثروة النفطية على أولئك الذين تراهم هامّين من الناحية السياسية. ومع أنّ هذه المركزية كانت مصطنعةً، كانت لها قوّة تغييرية. فالمجتمع لم يَعُد يعمل كما كان قبل جيل واحد فقط، أما اليوم فنادراً مايبدو زعماء القبائل الأوائل بين متساوين، وغالباً مايكونون منقطعين عن هموم قبائلهم (دريش 1995، ص 40؛ كيتون 2005، ص 331–2–2 ;Caton 2005، 331 ،Dresch 1995، 40.). كما أن أبناء القبائل لم يعودوا يدعمون شيوخهم بعناد كما كانوا يفعلون عندما كانت الحكومة المركزية تتمتّع بقدر أقل

من السلطة. الآن وقد بدأت المحسوبية التي يتّبعها النظام تضعف تحت وطأة انخفاض الإيرادات النفطية، أصبحت بصماتها على البيئة السياسية في اليمن واضحةً: فنظام المحسوبية أدّى إلى تآكل العديد من المبادئ والقواعد القبلية في اليمن، وساعد على خلق فراغ حيث لايوجد بديل واضح للأنماط الحالية للقيادة، وحيث أصبح للمقاولين الراديكاليين مثل القاعدة في جزيرة العرب مجال أكبر للمناورة (س. فيليبس 2009؛ 2008 – 2008 ;S. Phillips 2009).

تُمثّل صادرات النفط شريان الحياة الاقتصادية للحكومة، ولاتزال تسهم بنحو 75 في المئة من الإيرادات للميزانية الوطنية في البلاد. في السنوات الستّ التي مضت منذ وصول إنتاج اليمن من النفط إلى ذروته، انخفض استخراجه بحوالى 40 في المئة (نحو 280،000 برميل يومياً)، ماجعل البلاد في حاجة ماسّة إلى الدخل. علاوةً على ذلك، وبينما يقال على نطاق واسع إن احتياطيات اليمن من النفط من المرجّح أن تنفد بحلول العام 2017 تقريباً، فإن نفط البلاد يُستهلَك محلياً أيضاً (يصل الاستهلاك في الوقت الراهن إلى مايقرب من 120– 125،000 ب/ي). ومن ثم فالنقطة الحرجة بالنسبة إلى الميزانية تبدو أقرب مما كانت عليه في البداية. وهكذا فإن عدم وجود أموال في خزينة الدولة هو المحرك الأهمّ للأزمات السياسية الأخرى في البلاد.

إن قدرة النظام اليمني على التعامل مع التحدّيات الداخلية مثل القاعدة في جزيرة العرب قد تضاءلت كثيراً في العامين الماضيين إلى درجة أنه مع صدور العدد العاشر من مجلة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب على الانترنت، *صدى الملاحم*، في آب/أغسطس 2009، بدا أن القاعدة في جزيرة العرب لم تَعُد تعتبره عقبةً في وجه طموحاتها. فقد أكّدت مجلة القاعدة في جزيرة العرب أن الهدف الرئيس الآن هو إسقاط النظام في المملكة العربية السعودية، مشيرةً إلى أن قبضة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على السلطة تضعف: «نحن نركّز على المملكة العربية السعودية لأن حكومة علي عبد الله صالح على وشك الانهيار، وهذا الأخير على وشك أن يفرّ من أرض اليمن». وتأكيد القاعدة في جزيرة العرب العلني جداً على أن صالح لايمكن أن يعيق توسّعها، يُمثّل تحوّلاً كبيراً عن الطبعات السابقة من المجلة، التي كانت قد دعت اليمنيين إلى محاربة النظام وألمحت إلى خطط القاعدة في جزيرة العرب لليمن. وفي إطار فضاء سياسي آخذ في الاتّساع، أصبحت القاعدة في جزيرة العرب أكثر وضوحاً إزاء طموحاتها السياسية الداخلية.

في العدد نفسه من مجلة *صدى الملاحم*، دعا قاسم الريمي (أحد الأعضاء اليمنيين المؤسِّسين للقاعدة في شبه الجزيرة العربية) العمّال المَهَرة إلى مساعدة «المجاهدين» على إقامة دولة إسلامية:

«تكمن قيمة الرجل في مايفعل لكسب لقمة العيش... والساحة الجهادية في حاجة إلى جميع القوى والمهارات والقدرات (مثل) الأطباء والمهندسين والكهربائيين. كما أنها تتطلّب السبّاكين والبنّائين والمقاولين، مثلما أنها تحتاج إلى الطلاب والمعلّمين وباعة النقل والتوصيل والمزارعين.

إنها تبحث عن المتخصّصين في وسائل الإعلام من الكتّاب والطباعين، (إلى) المصوّرين والمخرجين. وهي في حاجة أيضاً إلى الصحافيين والرياضيين المسلمين من ذوي الضمير الحيّ، المَهَرة في فنون الدفاع عن النفس والقتال عن كثب. إنها تبحث عن الإداريين الأكفاء المنهجيين والمنظَّمين، مثلما هي في حاجة إلى التجّار الأقوياء والشرفاء الذين ينفقون أموالهم في سبيل دينهم من دون خوف أو طمع».

«اعلم يا أخي الفاضل أنه باتّباع إخوانك المجاهدين في بعض هذه الصفات، فإن ذلك سيسرّع وتيرة تحقيق مشروعنا الإسلامي الكبير: إقامة الخلافة الإسلامية».

هذا برنامج سياسي أساساً. الريمي يحاول حشد الأنصار لإطلاق مشروع طموح لبناء دولة تُمثّل الأتقياء ويوجّهها المجاهدون. القاعدة في جزيرة العرب تسعى إلى تدمير النظام السياسي القائم وإقامة نظامها الخاص. إن قسماً كبيراً من المناطق النائية في اليمن يفتقر إلى حكم رسمي فعّال تديره الدولة، لكن هذا لايعني أن هذه المناطق غير خاضعة كلياً أو يسهل الاستيلاء عليها، وخاصة من الدخلاء على المنطقة. ربما ضعفت القواعد غير الرسمية للحكم القبلي والسلطة على مدى الجيل الماضي، إلا أنها لاتزال قوةً محليةً مؤثّرةً. وإذا كانت القاعدة في جزيرة العرب تعتزم إدراج المناطق النائية في اليمن، حيث تتّخذ منها قاعدةً لها في الوقت الحالي، في تجربتها السياسية، فلابدّ لها من العمل مع القبائل التي تقطن تلك المناطق. وبذلك عليها أن تتذكر أن المجتمعات القبلية هي على سبيل المثال، واحدة من المواضيع التي غالباً ماتدخل ضمن خطب الجمعة في المناطق القبلية.

في شباط/فبراير 2009، أظهر زعيما القاعدة في جزيرة العرب ناصر الوحيشي وأيمن الظواهري نائب أسامة بن لادن، تفهّمهما بأن النظام القبلي لايزال ضرورياً للحكم والسلطة في أجزاء واسعة من اليمن. فقد دعا الوحيشي القبائل إلى مقاومة الضغط لمنح الدولة السيطرة على أراضيهم.[2] وبالمثل، دعا الظواهري قبائل اليمن إلى القيام بمثل ماقامت به قبائل باكستان وأفغانستان ودَعْم تنظيم القاعدة:

«أخاطب القبائل اليمنية النبيلة والشجاعة وأقول لها: لاتكونوا أقل من إخوانكم في قبائل البشتون والبلوش الشجاعة الذين أعانوا الله ورسوله، ودوّخوا أميركا والصليبيين في أفغانستان وباكستان... يا قبائل اليمن الكريمة والشجاعة... لاتكونوا عوناً لعلي عبد الله صالح، عميل الصليبيين .. كونوا عوناً وسنَداً لإخوانكم المجاهدين (الظواهري 2009).

عَزَفت هذه التصريحات على وتر مفاهيم الشرف القبلي والاستقلال الذاتي، والأهمّ من ذلك، على عداء القبائل القديم للسلطات المركزية (أونيل 2009 - O'Neill 2009). ومن الواضح أن تنظيم القاعدة يعتزم الاستفادة من عدم الثقة المترسّخة لدى القبائل بالدولة.

في أيلول/سبتمبر 2009، وزّع تنظيم القاعدة في جزيرة العرب شريط فيديو يناقش «معركة مأرب» (وهي عملية عسكرية نُفِّذَت مؤخراً ضدّ القاعدة في جزيرة العرب في مأرب)، ويخطو

خطوات أوسع في محاولة لاستمالة المجتمعات القبلية في اليمن. يقول الراوي في شريط الفيديو:

«ثمة الكثير من التبريرات التي قُدّمت لهذه العملية العسكرية (في مأرب)، لكن هدفها الرئيس كان كسر هيبة القبائل ونزع سلاحها. ومع ذلك، لم تجرؤ الحكومة على بدء العملية إلى أن (ضمنت) خيانة بعض المشايخ الذين سمحوا للدبابات بغزو أراضيهم».

يُصوَّر عنف الدولة على أنه يستهدف القبائل مباشرةً، وأنه ناجم عن إدارة شيوخ القبائل ظهورهم لمسؤولياتهم وللتقاليد. ثم ينتقل الفيديو إلى قاسم الريمي الذي يوجّه نقداً لاذعاً هدفه إلحاق الخزي بشيوخ القبائل الذين يدعمون صالح. ويقول إن الشيوخ الذين يساندون الرئيس لايمثّلون القبائل اليمنية وهم فقدوا شرعيتهم:

«الخزي الأكبر هو أن يتحوّل شيوخ القبائل إلى جنود وعبيد لعلي عبد الله صالح الذي هو نفسه عبد للريال السعودي والدولار الأميركي. أقول لهؤلاء المشايخ .. أين الرجولة والشهامة .. أم أنها ماتت مع أسلافكم ودفنتموها معهم؟»

كانت هذه عبارات قوية جداً تجاه مفاهيم الشرف القبلي والطريقة التي «يجب» أن يتصرف بها شيخ القبيلة، وضمناً رجال القبيلة. الريمي يحاول فصل المشايخ الذين تمّ استلحاقهم من قبل الدولة عن قواعدهم القبلية. وقد حثّ القبائل على التخلّي عن الزعماء الذين تواطأوا مع الدولة. ويبدو أن هذه الاتهامات لها صدى قوي في المناطق القبلية اليمنية، حيث أصبحت الشكاوى من أن النظام قوّض التقاليد القبلية وسبل العيش شائعةً. ثم يربط الراوي في شريط الفيديو هذه الشكاوى بالأهداف الرئيسة لتنظيم القاعدة ويوضح الدور المحوري لقبائل اليمن، قائلاً أن المجاهدين في اليمن تغلّبوا على المؤامرات لأن: «الوحدة قد ازدادت، ونهض الأبطال بسرعة من جميع القبائل، مندفعين بقناعتهم الخالصة». وفي هذه الرؤية، فإن البطولة الفطرية للقبائل تنسجم مع الطموحات الجهادية لإسقاط الدولة الفاسدة والملحدة. فالمجاهدون والقبائل موحَّدون. لكن ماذا سيحدث لو لم تكن هناك دولة فاسدة وملحدة لمحاربتها؟ وهل سيدوم التحالف الذي يسعى إليه زعماء القاعدة في جزيرة العرب؟

إلى أين من هنا؟

تحاول القاعدة في جزيرة العرب إعداد نفسها كبديل للنظام الذي يُنتقَد لتسليمه الثروة بشكل انتقائي إلى مشايخ اليمن على حساب قبائلهم. وبذلك يبدو أنها تفترض وجود قبولٍ عضوي لنموذج سياسي جهادي داخل المجتمعات الشعبية. وإذا جاز لنا أن نعتبر دعوة الريمي لإقامة خلافة جديدة مؤشراً، فإنه يبدو أيضاً أن القاعدة في جزيرة العرب تفترض أنه سيكون من السهل تحويل «القلوب والعقول» إلى مؤسسات سياسية قابلة للحياة. بيد أن التاريخ، وخاصة الحديث منه في الصومال والعراق، يوحي بغير ذلك.

يمكن لنمو المجموعات المحلية لتنظيم القاعدة أن يثير مشاكل عندما يفرض الجهاديون أنفسهم على القبائل. وفي حين تزداد خلايا القاعدة في جزيرة العرب قوّةً، فإنها تميل إلى طلب المزيد من الأراضي لتنظيم علاقاتها وعملياتها. وكلما طلبت المزيد من السيطرة على الأراضي، كلما أصبح من المرجّح لها أن تدخل في منافسة مع القبائل. ولهذا السبب من غير المرجّح أن تشكّل مجموعات تنظيم القاعدة تحدّياً منهجياً للدول التي تتواجد فيها. لكن ذلك قد يتغيّر إذا ماكانت الخلايا على استعداد لقبول وضع التابع للقبيلة، كما فعلت جزئياً في باكستان (جونسون وماسون 2008 – Johnson and Mason 2008). وحتى لو حاول تنظيم القاعدة أن يتحالف عملانياً وبشكل غير مباشر مع القبائل اليمنية ضدّ الدولة، فإن واحداً من الأهداف الأوسع للتنظيم – فرض السيطرة السياسية – يضع القبائل في حالة من التبعية. ومن المرجّح أن يضع هذا الاستبعاد القاعدة في جزيرة العرب في مواجهة مع القبائل.

تُمثّل الرغبة في تحقيق الاستقلال الذاتي السياسي عن السلطة المركزية عنصراً رئيساً في النظام القبلي في اليمن وفي مفاهيم الشرف التي تُعَدّ جزءاً لايتجزّأ منه (كيتون 1990، ص 31–2؛ دريش 1989، ص 47، 378، وينر 1991، ص 39–40؛ فيليبس 2008، ص 97–103 – Caton 1990، 31 – 2; Dresch 1989، 47، 378; Wenner 1991، 39–40; Phillips 2008، 97–103). والدخلاء ربما يحاولون إقحام أنفسهم عن طريق تقديم هبات سخيّة (المال والسلاح عملتان قياسيّتان)، أو تقديم المساعدة للقتال ضدّ متسلِّل غريب آخر إلى المنطقة. ومن أجل العمل بفعالية في المناطق التي تحكمها القبائل، على الدخلاء تصنيف أنفسهم ضمن واحدة من ثلاث علاقات واسعة: إما رعاة أو زبائن أو شركاء للقبيلة.

رعاة القبيلة

أن يكون المرء سيّداً لقبيلة يتطلّب تقديم هبات مالية مستقلّة ومستمرة من الغريب. إذ لايمكن للأسياد أن يتوقّعوا الولاء من التابع إذا ماانتهت قدرتهم على الدفع، وأحيانا لايمكنهم توقُّع ذلك الولاء حتى عندما يستمرّ سخاؤهم.[3] في اليمن، حاولت الحكومة توطيد هذه العلاقة، لكن في حين يستنزف تراجع عائدات النفط نظام المحسوبية، يجري دمج عدد أقل من المشايخ أو الإبقاء عليهم في شبكاتها. فالنظام لم يَعُد قادراً على تقديم المكاسب التي كان يُقدّمها قبل خمس سنوات فقط، وهذا التراجع السريع يتمّ الإحساس به بقوّة.

زبائن القبيلة

بالنسبة إلى الدخلاء الذين يعملون في الخفاء، من المرجّح أن يستتبع كون أحدهم زبوناً للقبيلة توفير الحماية، وربما تقديم المساعدة اللوجستية له من القبيلة، في مقابل القيام بدور النهّاب مع

منافسيها من الدخلاء. وتكمن قيمة الدخلاء في الغالب في قدرتهم على زيادة تكلفة عدم التفاوض مع القبيلة بالنسبة إلى الدخلاء الآخرين. وبالتالي تتطلّب هذه العلاقة تبعية الدخلاء للقبيلة. يمكن أن يُنَحّى الزبائن جانباً، أو يُرفَض تقديمُ المساعدة إليهم مثل توفير ملاذ آمن، من قبل حماتهم القبليين عندما لايعود أولئك الحماة يرون فائدةً من الحفاظ على الزبون.

ويبدو أن بعض القبائل اليمنية تستغلّ خطر القاعدة لكسب النفوذ في مواجهة الدولة. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2008 واصلت الحكومة المفاوضات مع قبيلة عبيدة في مأرب وذلك في محاولة لتأمين استسلام الريمي. ويُعتبر جزء كبير من قبيلة عبيدة (ولاسيما كبير مشايخها) موالياً للحكومة، الأمر الذي يوحي بأن حماية الريمي كشفت عن وجود شقاق داخل القبيلة نفسها حيث عرض بعض المشايخ الأقل شأناً على الريمي (وربما آخرين من أمثاله) ملجأً لزيادة نفوذهم داخل القبيلة في مواجهة الحكومة أو كبير المشايخ.[4] وفي حين يستمرّ نظام المحسوبية الخاص بالدولة في التآكل، فإن ثمة نقصاً في الأموال المتاحة لَمَن هُم على هامش ذلك النظام، مايؤجّج التنافس على الموارد المستنفدة. المشايخ الصغار أصبحوا أكثر عرضةً لأن تنقطع عنهم هبات الدولة، وربما يكونون أكثر ميلاً لمساعدة عناصر القاعدة الفارين لتأكيد أهمّيتهم أو ملء الفراغ الناجم عن تراجع سلطة الدولة.

تتوقّف العلاقة الزبائنية هذه على أحد مبادئ الثقافة اليمنية القبلية: الشرف يستلزم توفير الضيافة للدخيل الذي يطلب الحماية، وتسليم شخص يطلب الحماية عار (دريش 1989، 64-5 - Dresch 1989، 64–5). العدد العاشر من مجلة «*صدى الملاحم*» أثنى على واجب المشايخ بمنح الملاذ للمجاهدين، حيث أشارت إلى قصة كيف أن القبائل وفّرت ملاذاً للنبي أثناء إحدى الأزمات. وبالنظر إلى الضرورات الثقافية، والكلفة القليلة نسبياً لتوفير اللجوء، فإن قيام أيّ قبيلة بتوفير الملاذ لايعني بالضرورة أنها ستدعم مرحلة أكثر عدوانية من عمل المجاهدين.

يتعيّن على الحكومة اليمنية إقناع القبائل بأنها تستطيع أن تقدّم لها أكثر مما يستطيع تنظيم القاعدة. وتنظيم القاعدة يعمل بموجب الافتراض المعقول أن الحكومة لن تكون راغبةً أو قادرةً على إقناع القبائل بأنها ستُقدّم الكثير. ومن المرجّح أن يكون على صواب، لكن من المستبعد أن يكون هو نفسه قادراً على تقديم الكثير للقبائل.

بالنسبة إلى معظم القبائل، الدولة اليمنية هي أداة يمكن من خلالها لمجموعة صغيرة من النخبة أن تستغلّ الناس وتضايقهم. وهذا لن يتغيّر ما لم تقدّم الدولة مكاسب وتبني الثقة بينها وبين القواعد الشعبية. لقد أضعف النظام اليمني الكثير من جوانب النظام القبلي من خلال استلحاق المشايخ عبر إمكانية الحصول على الثروة والسلطة من المركز، وبالتالي قطع الكثير من الدعم عن قواعدهم التقليدية. فالمشايخ الآن يستمدّون في كثير من الأحيان ثرواتهم ومكانتهم من المركز السياسي، بدلاً من قواعدهم التقليدية في المنطقة المحلية. ومع فراغ السلطة الشرعية الذي خلقته هذه العلاقات المتصدّعة بين المركز والمحيط، فإن النظام اليمني غير مُجهّز للتعامل مع الأزمات

السياسية والاقتصادية التي يواجهها. القاعدة في جزيرة العرب تقدّم أوراق اعتمادها نيابةً عن النظام، لكنها لاتقدّم إلا مايزيد قليلاً عن تنفيس عن المظالم المترسّخة، وهي كثيرة.

مكاسب تنظيم القاعدة في اليمن متجذّرة في الأخطاء التي ترتكبها الأجهزة الأمنية والسياسات التي تُنفِّر الجماهير عبر مكافأة النخب. وستكون إقامة حكم رشيد حاسمةً في تحقيق الاستقرار في اليمن، ويجب ألا يفترض صانعو السياسات الغربيون أن النظام راغب أو قادر على إدماج أولئك الذين استبعدهم تقليدياً.

شركاء القبيلة

تتطلّب علاقة الشريك مع قبيلة ما مواءمةً إيديولوجيةً وشخصيةً، أو مواءمة الهدف بين القبيلة والدخيل. وقد تعارضت نزعات جماعات القاعدة الأممية وإيديولوجيتها الخاصة مع الأعراف المحلية في العراق والصومال، حيث تثمّن القبائل الاستقلال الذاتي النسبي. اليمن مختلف نوعاً ما في أن الإيديولوجيات الجهادية المُتشدّدة قد عزّزت وجودها هناك قبل عقود من تحدّي الجهاديين لسلطة الدولة. وقد عاد آلاف المواطنين اليمنيين إلى البلاد في أوائل الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، في أعقاب الحرب السوفييتية في أفغانستان. وبذلت عناصر حكومية شمالية جهوداً كبيرةً لإعادة دمجهم في الحياة السياسية في اليمن وتعبئتهم كمقاتلين ضدّ الجنوب في الحرب الأهلية العام 1994. ويحافظ بعض هؤلاء الأعضاء القدامى المرتبطين بالقاعدة على علاقات مع الحكومة. لكن بالنسبة إلى المتشدّدين الأصغر سناً، أيّ أولئك الذين كبروا خلال عصر النفط في اليمن، فإن الجهادية لاتعني التعاون مع الدولة بل مقاومتها.[5]

كما يشير غريغوري جونسن، أصبحت القاعدة في جزيرة العرب منظمة نموذجية نسبياً داخل اليمن لأنها فريدة من نوعها بين المنظمات السياسية في قدرتها على اجتياز الانقسامات القبلية والإقليمية والطبقية (جونسن 2009 - Johnsen). ويمدّ قادتها أيديهم إلى القبائل في محاولة للاستفادة من العداء القبلي التقليدي تجاه السلطات المركزية. وقد لايكون توسيع الشقوق في المجتمع اليمني أمراً صعباً، لكن الأمر الصعب هو المطالبة بالسلطة الشرعية السياسية والإدارية. القاعدة في جزيرة العرب نموذجية من حيث أنها قد نسجت حكايةً عن الاستياء الشعبي لها امتداد أوسع من التنظيمات السياسية الأخرى في اليمن، لكنها لم تثبت قدرتها على ترجمة هذه الألفة إلى برنامج سياسي مقبول. فوجود القاعدة في اليمن لايزال مجزءاً على الرغم من طموحها والاختلاف النسبي في خطابها.

مع ذلك أثبتت القاعدة في جزيرة العرب حنكتها السياسية، حيث ركّزت على مظالم الحكومة وحاجة القبائل إلى الاستقلال، وربطت المظالم اليمنية المحلية والحساسيات الثقافية بما تعتبره من

صلاحياتها. بيد أن الصيغة السياسية لهدفها – «تحقيق مشروعنا الإسلامي الكبير: إقامة الخلافة الإسلامية» – ووضعيتها كتنظيم دخيل، يحتمل أن تتعارضا مع أهداف القبائل في الحكم الذاتي. وإذا ماكان تنظيم القاعدة يأمل في تحقيق أهدافه السياسية في البلاد، فلابدّ له من أن يستعرض عضلاته، ويتحمل الضربات المضادة.

لقد كان ينبغي تعلّم هذا الدرس في الصومال، حيث أضعف الصراع بين الإيديولوجية الأممية للقاعدة ومطلب القبائل المحلية بالحكم الذاتي الجهاديين في أوائل تسعينيات القرن الماضي. وتكشف الوثائق التي استولت عليها الولايات المتحدة في ذلك الوقت، عن أن المجاهدين الأجانب أصبحوا مشمئزّين من سياسة العشائر الصومالية إلى درجة أن البعض اقترح إعلان الجهاد ضدّها بعدما يتمّ طرد القوات الغربية من البلاد (مركز مكافحة الإرهاب العام 2006، ص 6). في الدول الفاشلة وفي مناطق الصراع حيث تهيمن القبائل على الساحة السياسية، يعتبر المقاتلون المقتدرون سلعةً نفيسةً جداً. ففي الصومال، لايمكن لمجاهدي بن لادن تقديم مزايا تنافسية لأقوى مجنّديهم المحتملين، حيث ليست لدى الكثيرين منهم رغبة في أن يكونوا في الجانب الخطأ من الميليشيات القبلية التي ساورتها شكوك عميقة إزاء التدخّل الأجنبي في الشؤون المحلية (مركز مكافحة الإرهاب 2006، ص 16–18).

مثل هذه التوترات شكّلت أيضاً عوامل هامّةً في انقلاب حظّ تنظيم القاعدة في محافظة الأنبار في العراق في العامين 2007–2008، عندما نجحت المجموعات شبه العسكرية القبلية التابعة لـ«مجالس الصحوة» (الصحوات) في تهميش الجهاديين. فقد اعتمد تنظيم القاعدة في العراق على العشائر السنيّة لتأمين الدعم، لكنه ذهب بعيداً جداً في الإصرار على أن يقسم الشيوخ على رفض التقاليد القبلية، مايمثّل انتهاكاً صارخاً للتقاليد القبلية الخاصة بالحكم الذاتي (بيرغن 2008، ص 114 – 114 ،Bergen 2008). كما عزل قادة تنظيم القاعدة أنفسهم أيضاً من خلال محاولة فرض أنفسهم في الزواج من أُسَر قبلية بارزة، على الرغم من المعايير الثقافية التي تحظّر على المرأة الزواج من خارج العشيرة (أ. فيليبس 2009، ص 72 – 72 ،A. Philips 2009). وقد فاقمت محاولات تنظيم القاعدة انتزاع السيطرة على شبكات التهريب من القبائل المحلية العداء تجاه هؤلاء الدخلاء، وقوّضت مصدراً هاماً من مصادر توليد الموارد المحلية للمجاهدين (أ. فيليبس 2009، ص 72 – 72 ،A. Philips 2009). وازدادت معارضة القبائل لتنظيم القاعدة بفعل ميل الجهاديين إلى استخدام العنف المذهل لترويج إيديولوجيتهم الخاصة للغاية (أ. فيليبس 2009، ص 73 – 73 ،A. Philips 2009). كان تنظيم القاعدة دخيلاً ومنافساً تجاوز المعايير الثقافية والسياسية والاقتصادية التي لم تكن العشائر العراقية مستعدّةً للتنازل عنها.

اليمن ليس العراق، والتسامح التاريخي من جانب النظام اليمني إزاء الجهاديين المتشدّدين وحساسية القاعدة في جزيرة العرب للمنظلمات القبلية قد يعني قدراً أقل من التنافس بين المتشدّدين

والمجموعات القبلية. ومع ذلك، فإن القاعدة لاتمتلك سوى القليل نسبياً لتقديمه للقبائل بما يتجاوز القوة المدمّرة. فمن غير المرجّح أن تكون مقبولةً بوصفها طليعة للقبائل التي يمكن أن ترى في وجود القاعدة في جزيرة العرب عبئاً عليها.

العنف والدم والثأر

إن نزوع تنظيم القاعدة إلى العنف المفرط ضدّ المدنيين سيستمرّ بإلحاق الضرّر بدعمها المحتمل في العالم الإسلامي. في المجتمع القبلي في اليمن، ينطوي خرق السلام على عواقب هامة: فعندما تقتل القبيلة شخصاً، يحقّ لقبيلة الضحية قتل «أحد رجالهم مقابل رجلنا» (دريش 1989، ص 50–51، 66–69، 150 – 150 ،69 Dresch 1989، 50-51، 66-69، 150). في المناطق القبلية، ولاسيما في محافظات مأرب والجوف وشبوة، أدّت عمليات القتل الانتقامية إلى دورات من العنف بين القبائل امتدّت على مدى أجيال وهيمنت على الساحة السياسية والاقتصادية، فتعطّلت الشركات المحلية، وأُثبِط الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة لتفادي أن يصبحوا هدفاً، وأصبحت الرحلات للحصول على السلع الأساسية خطيرةً، وهلم جراً.

بعد الهجوم الانتحاري الذي شنّه تنظيم القاعدة ضدّ مجموعة من السياح الإسبان في مأرب في تموز/يوليو 2007، نظّمت الحكومة اليمنية مؤتمراً في مأرب لمناقشة الأسباب والحلول الخاصة بالإرهاب في المحافظة. مأرب قبلية للغاية، وكان يعتقد أن قبيلةً محليةً تؤوي مقاتلي القاعدة الذين نسّقوا هذا الهجوم القاتل. وقد وُجّهت الدعوة إلى عدد من الدبلوماسيين الأجانب وموظفي المنظمات غير الحكومية لحضور المؤتمر، وضمنت الحكومة أمنَهم من خلال استخدام مرافقة قبلية مختلطة.[6] وفي سياق عملية المرافقة، جلس عضو من كل قبيلة من المناطق المحيطة في القافلة التي نقلت الأجانب من وإلى المؤتمر. وكان أيّ هجوم ضدّ القافلة من شأنه أن يعرّض للخطر إما عضواً في القبيلة التي كانت تساعد تنظيم القاعدة وإما عضواً من قبيلة مجاورة، الأمر الذي كان يمكن أن يشعل الصراعات الدموية الانتقامية التي تعرّض قبيلة المهاجم أو الراعي القبلي إلى الخطر. ويتم ترتيب المجتمع القبلي بموجب قواعد معقّدة تربط أعضاءه الواحد منهم بالآخر. أما القول إن المجتمع القبلي «لاتسيطر عليه الحكومة» فيتغاضى عن هذه التقاليد القوية. والآليات اللازمة للحفاظ على مستوى من الاستقرار مُعقّدة وهي تعمل بموجب الفرضية المركزية التي تقول إن واجب كل فرد هو الحفاظ على هذا الاستقرار.[7] هذه الآليات حسّاسة للتدخّل الخارجي، لاسيما عندما يكون هذا التدخّل هجوميّاً غرضه النهب. وتُشكّل القاعدة في جزيرة العرب، كعنصر فاعل ذي أجندة سياسية واضحة، خطراً على الآليات المحلية التي تحافظ على مستوى من النظام.

الإيديولوجية

على الصعيد الإيديولوجي، ربما واجه تنظيم القاعدة صعوبات في سدّ الفجوات الكبيرة في

المجتمع اليمني. ففي أيار/مايو 2009، أعلن الوحيشي دعمه لـ«شعب جنوب اليمن» في كفاحه من أجل الانفصال عن نظام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح (مدايش وأبو حسين 2009). وعلى الرغم من أهمية تصريحات الوحيشي، إلا أن هذا الأخير حافظ على إطار مرجعيّ جهادي صريح، وشدّد على أن الشريعة الإسلامية هي السبيل الوحيد للجنوبيين من أجل التغلّب على ظلم النظام. وأضاف آخر يُشتَبَه بانتمائه إلى القاعدة في جزيرة العرب، وهو غالب عبدالله الزيدي، أن اعتماد الشريعة كان ضروريا للحصول على المساعدة الجهادية في الجنوب: «إذا ماواصلوا اعتماد الأفكار الاشتراكية أو الشيوعية، فإننا لن ننضمّ إليهم» (تمّت إضافة الحروف المائلة) (أخبار اليمن 2009). وكما يشير بيان الزيدي، فإن تنظيم القاعدة يواجه منافسةً إيديولوجيةً في الجنوب. وقد يجد تنظيم القاعدة صعوبةً في إيجاد أرضية مشتركة مع اليمنيين الجنوبيين إذا ماحافظ على مثل هذا الموقف الإيديولوجي المتشدّد. ومع ذلك فإن هذا الموقف يُعرِّف القاعدة إلى حدّ كبير. وقد أصبحت الخلايا مثل القاعدة في جزيرة العرب أكثر براعةً في دمج نفسها في الصراعات السياسية المحلية لكنها لاتتخلى عن إيديولوجيتها الأممية. كما أن إصرار السلفية التقليدية على وحدة الأمة (الجماعة الإسلامية)، في خصام بطبيعته مع الحركة الانفصالية. والقاعدة في جزيرة العرب لايمكن أن تدافع عن الانقسامات في داخل الأمة عندما تكون مهمتها إقامة خلافة عالمية. وقد فصلت الافتتاحية في العدد العاشر من مجلة *صدى الملاحم* هذه النقطةَ، نافيةً أن تكون القاعدة في جزيرة العرب دعت إلى الانفصال السياسي في اليمن، لكنها أشارت إلى أن اليمن الموّحد لاينتمي إلى صالح أو الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي سالم البيض، اللذين وصفتهما المقالة بـ«القاتلَين».

غالباً ماتكون مزاوجة الأهداف الأممية والإيديولوجية بالشواغل المحلية متناقضةً. فالحوار بين طموحات القاعدة الأممية والسياسة المحلية، والتي تصبح خلاياها متشابكةً معها، متوترة إيديولوجياً وسياسياً. والكثير مما تُمثّله القاعدة مقيت بالنسبة إلى السكان المحليين، لكن استبعاد الأصوات المعارضة المشروعة فتح المجال لمتطرفين مثل القاعدة في جزيرة العرب. اليمنيون محافظون دينياً، لكنهم ليسوا متطرّفين بطبيعتهم. وتقدم القاعدة في جزيرة العرب حكاية ظلم لسكان يعانون، بيد أن المجاهدين لم يصبحوا (بعد) صوت الشعب أو حكومةً بديلةً.

إن لكلٍّ من القاعدة والحكومة اليمنية تطلّعات تتعارض مع تطلّعات القبائل اليمنية. والهوّة بين اهتمامات القبائل المحلية والأجندة العالمية المُركّزة لتنظيم القاعدة تُوفّر فرصاً للحكومة لحلّ شكاوى بسيطة وإقناع القبائل بأن الحكومة رهان أفضل من تنظيم القاعدة على المدى الطويل. ولكن بما أن النظام اليمني في أزمة، يبدو هذا أملاً بعيد المنال. ومن غير المرجّح أن يتحقّق الحلّ الوحيد الطويل الأجل لمسألة دعم استقرار البلاد، والمتمثّل في موافقة النظام على دمج المزيد من المجتمع اليمني.

يمكن للقاعدة في جزيرة العرب ركوب موجة الشكاوى المحلية والقبلية، لكن ما لم تُغيّر جذرياً طموحاتها في السيطرة على الأراضي سياسياً في المناطق القبلية، أوتتمكّن من إثبات قدرتها على

تقديم مكاسب ملموسة ودائمة للقبائل من خلال تبعيّتها لتنظيم القاعدة، فمن المرجّح أن ينتهي أمر القاعدة في جزيرة العرب في نهاية المطاف كما انتهى أمر الدخلاء الآخرين الذين حاولوا القيام بالشيء نفسه. هذا أمر يدعو إلى التفاؤل على المدى البعيد، أما على المدى القصير، فإن التوقعات ليست واعدةً. فنظام المحسوبية في اليمن الذي ينحلّ، يُعطي الجهاديين فرصةً لصقل نهجهم بما يتلاءم مع السياسة المحلية، وترسيخ أنفسهم كعناصر فاعلة في الصراعات المحلية. وعلى عكس الصومال والعراق، حيث لم يكن تنظيم القاعدة قادراً على الحفاظ على قوة الجذب، اليمن ليس دولةً فاشلةً. والقاعدة تستفيد من بيئة تبدو فيها السلطة المركزية ضعيفةً، لكن المجتمع ليس فوضوياً تماماً. والتجارب في العراق والصومال تشير إلى أن جماعات القاعدة قد تكون أنسب لبيئة هي في مكان ما على أعتاب فشل الدولة أكثر منها لبيئة تعاني الفشل الفعلي،[8] حيث تجعل الفوضى السائدة الجهاديين مجموعةً واحدةً من بين العديد من المجموعات التي تقاتل من أجل البقاء. وبينما تُعقّد التضاريس القبلية في اليمن طموحات القاعدة، فإن فرصها في أن ينظر إليها على أنها جهة سياسية فاعلة وشرعية تزداد طالما عملت في الخلفية من دون أن تتحدى القبائل بشكل صريح من أجل السلطة.

التصدّي للمشكلة

في الوقت الذي يسعى فيه الغرب إلى الردّ على الأحداث الأخيرة التي تشمل اليمن، فإنه من الهام الأخذ بعين الاعتبار أنه لايمكن لنهج عسكري في مكافحة الإرهاب، ولا لنهج إنمائي تصحيح أساس المشكلة ألا وهو نظام السلطة الشديد المركزية الذي يبقي الموارد والنفوذ السياسي في يد قلّة مختارة، ويزيد من ترسيخ المصاعب الاقتصادية لليمنيين.

إن نمو الجهادية المتطرّفة في اليمن نابع من الطبيعة المؤذية للنظام السياسي في البلاد. ولايُغيّر من هذا استهدافُ قيادة القاعدة في جزيرة العرب في اليمن بضربات جوية وبمساعدة أميركية، ولايرجّح لهذه الضربات أن تعزّز النظام اليمني في مواجهة الجهادية المتطرفة على المدى الأطول. وقد اعتبر الشارع اليمني الضربات الجوية التي شُنَّت في الفترة الممتدّة بين 17 و24 كانون الأول/ ديسمبر 2009، بمساعدة الولايات المتحدة إهانةً لسيادة اليمن، ووُصِفَت في بعض الصحف المحلية بالمذابح. كما يُرَجَّح أن يزيد التدخّل العسكري الغربي العلني من ترسيخ القاعدة في جزيرة العرب في الوعي السياسي المحلي، في الوقت الذي لايزال الجهاديون يقولون إن الحكومة اليمنية «عميلة أميركا» (رويترز 2009).

يبدو أن مقاربة «الحكومة بأسرها» الأكثر ليونةً تفترض أن أيّ خسارة يتكبّدها النظام اليمني تُمثل انتصاراً لتنظيم القاعدة. لكن هذا تبسيط مبالغ فيه للأزمة الراهنة. إذ يدعو ملخّص سياسة صدر مؤخراً عن «مركز الأمن الأميركي الجديد» الحكومة الأميركية إلى «تكريس مزيد من الموارد

... لدعم قدرة الحكومة اليمنية وتحسين فعاليتها» (مركز الأمن الأميركي الجديد 2009، ص 5 – 5 ،CNAS 2009)، ولكن هذا ينطوي على خطر ترسيخ المشكلة أكثر: فالمزيد من المال لن يجعل النظام اليمني أكثر استعداداً لنقل السلطة حقاً. ووفقاً لورقة «مركز الأمن الأميركي الجديد»، على الولايات المتحدة أن تسعى إلى «علاقة متعدّدة الوجوه ودائمةً تشمل التنمية الاقتصادية، وتحسين الحوكمة، والاستقرار الداخلي»، مشيرةً إلى أن «أقل من 20 في المئة» من 4.7 مليار دولار من المساعدات التي تعهّد بها المانحون لليمن في العام 2006 قد تمّ تسليمها. ومع ذلك، فليس كثيراً أنه يجب أن تكون هناك «رغبة أكبر في متابعة التعهّدات» الخاصة بأموال المساعدات (مركز الأمن الأميركي الجديد 2009، ص 5 – 5 ،CNAS 2009)، لكن لايمكن تسليم المساعدات الموعودة لأن ذراعَي الحكومة اليمنية قد أصابهما الجمود وليس ثمة آلية محلية يمكن من خلالها توصيل مثل هذه الكميات الضخمة من المساعدات بشكل فعّال. هذه المشكلة تكشف الكثير حول الأوضاع على الأرض في اليمن. وما لم تكن هناك بعثة مساعدات تعتزم أداء المهام الأساسية للحكومة، فإن المعونة الخارجية تحتاج إلى شريك محلي منفِّذ. الحكومة اليمنية لم تثبت قدرتها على أداء هذا الدور، وذلك لأن قيادتها تفتقر إلى الإرادة السياسية كما أن مؤسّساتها غير فعالة.

إن تعزيز جوانب النظام اليمني التي تهدّد بقاءه ليس هو الحل، بل الحلّ يكمن في إعادة هيكلة جذرية للنظام السياسي اليمني. النظام يجب أن يصبح أكثر شمولاً، وهو مايعني نزع قدر كبير من السلطة من النخبة الحالية. هذا أمر غير مرغوب فيه في نظر تلك النخبة، ولاسيما أولئك الذين يحافظون على نفوذهم من خلال وسائل غير دستورية.[9] والسؤال المطروح هو ما إذا كان الغرب قادراً على الدخول في تعقيدات السياسة المحلية في اليمن من دون أن يُنظَر إليه على أنه يضمن أساس مشكلة شرعية الحكومة. وهذه مهمة بالغة التعقيد، وتفترض أن عملاً غربياً حاسماً يمكن أن يحقّق المزيد من الاستقرار على المدى الطويل في الدولة الهشة. ويستحق هذا الافتراض أن يناقَش على نطاق واسع قبل أن يتمّ قبوله.

ملاحظات

1- اشتهرت هذه العبارة بواسطة (لاسويل 1936).

2- تمّ نشر تسجيل الوحيشي الصوتي على مواقع جهادية مختلفة. للحصول على تعليق باللغة الإنكليزية عليه، انظر، ثيندين نيوز، 2009.

3- تعجّ الكتابات عن القبائل في اليمن بحكايات عن قبائل كانت «جمهوريةً في النهار، وملكيةً في الليل»، في الحرب الأهلية الشمالية في ستينيات القرن الماضي. وغالباً ماتكون الطبيعة المتلوّنة للتحالفات القبلية المتغيّرة محيّرةً للغريب. يقتبس روبرت ستوكي عن مقاتل في تلك الحرب حاول شراء ولاء رجال القبائل: «أحدهم فرّ لأن الجمهوريين قاموا برشوته؛ وآخر غادر وشنّ هجوماً من تلقاء نفسه، في أماكن غير التي كانت متوقَّعةً، لأنه كان نزّاعاً إلى الشكّ. لطالما جرت الأمور على هذا النحو». (ستوكي 1978، ص 244 – Stookey 1978، 244).

4- مقابلة مع محلّل يمني للسياسة القبلية، صنعاء، تشرين الأول/أكتوبر2008.

5- جونسن 2007 يناقش الفجوة بين الأجيال بمزيد من التفصيل.

6- حضرت الكاتبة هذا المؤتمر.

7- من الهام الإشارة إلى أنّه في حين أن محاولة تعزيز الاستقرار باللجوء إلى الردع ليست محاولةً فعّالةً دائماً - والوساطة تشكّل جزءاً هاماً من عملية حلّ الخلافات التي تسبّبت في الموت أحياناً - يبقى التأثير على البيئة المحلية أمراً خطيراً للغاية عندما تفشل هذه المحاولة، وهذا أمرٌ لايُستهان بإمكانية حدوثه.

8- الشكر مستحَقّ لغافن هيلز لتوضيح هذه النقطة من خلال المراسلات عبر البريد الإلكتروني.

9- أشكر عبد الغني الإرياني على هذه العبارة.

ببليوغرافيا

ب. بيرغن، «مابعد العراق: مستقبل القاعدة في العراق»، في «قاذفات قنابل وحسابات مصرفية ونزيف: طريق القاعدة داخل العراق وخارجه»، تحرير ب. فيشمان، وست بوينت، نيويورك: الأكاديمية العسكرية الأميركية، 2008، http://www.ctc.usma.edu/harmony/pdf/Sinjar__2__July__23.pdf

و. ر. براون، «المعضلة اليمنية»، مجلة الشرق الأوسط 17، العدد 4، 1963.

س. ش. كيتون، «أنادي قمم اليمن: الشعر كممارسة ثقافية عند قبيلة يمنية شمالية». بيركلي ولوس أنجلس: منشورات جامعة كاليفورنيا، 1990.

س. ش. كيتون، «وقائع اليمن: أنثروبولوجيا الحرب والوساطة». نيويورك: هيل آند وانغ، 2005.

مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت، «نكبات تنظيم القاعدة في القرن الأفريقي»، ويست بوينت، نيويورك: الأكاديمية العسكرية الأميركية، 2006، http://www.ctc.usma.edu/aq/pdf/Al- Qa%27ida%27s%20MisAdven-.tures%20in%20the%20Horn%20of%20Africa.pdf

ب. دريش، «القبائل والحكومة والتاريخ في اليمن». أكسفورد: منشورات كلارندون، 1989.

ب. دريش، «العامل القبلي في الأزمة اليمنية». في «الحرب اليمنية في العام 1994: أسبابها ونتائجها»، تحرير ج. السويدي، ص 33-55. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: دار الساقي، 1995.

أ. م. إكسوم و ر. فونتين، «على حافة السكين: عدم الاستقرار في اليمن وخطره على المصالح الأميركية»، موجز السياسات، مركز الأمن الأميركي الجديد، 2009، http://www.cnas.org/files/documents/publications/yemen__Policy__Brief__0.pdf.

ثيندين نيوز، «زعيم تنظيم القاعدة يحثّ القبائل اليمنية على محاربة الحكومة»، 20 شباط/فبراير 2009، http://www.thaindian.com/newsportal/world-news/al-qaeda-leader-urges-yemeni-tribes-to-fight-government__100157355.html

ج. جونسن، «الفجوة بين الأجيال في القاعدة»، صحيفة بوسطن غلوب، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، http://www.boston.com/bostonglobe/editorial__opinion/oped/al__qaedas__generational__split/09/11/articles/2007/

غريغوري جونسن، «التيقّظ المتضائل: عودة تنظيم القاعدة للظهور في اليمن»، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مراقبة السياسة رقم 1551، 14 تموز/يوليو 2009، http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=3088

هـ. لاسويل، «السياسة: مَن يحصل على ماذا ومتى وكيف». كليفلاند: ميريديان بوكس، 1936.

ع. مدايش و س. أبو حسين، «دعوة القاعدة لإقامة دولة إسلامية في جنوب اليمن»، صحيفة الشرق الأوسط، 14 أيار/مايو 2009.

أخبار اليمن، «القاعدة: سنساعد الجنوبيين إذا حكموا بالشريعة الإسلامية»، 19 أيار/مايو 2009، http://www.newsyemen.net/en/print.asp?sub__no=3__2009__05__19__7760

ب. أونيل، «القاعدة في جزيرة العرب: خطر متصاعد في اليمن»، مركز مكافحة الإرهاب، سنتينل، 2 (4): ص 17-19، 2009، http://www.ctc.usma.edu/sentinel/CTCSentinel-Vol2Iss4.pdf

أ. فيليبس، «كيف خسر تنظيم القاعدة العراق»، المجلة الأسترالية للشؤون الدولية، 63 (1): ص 64-84، 2009.

س. فيليبس، «تجربة اليمن الديمقراطية من منظور إقليمي: محسوبية وسلطوية جمعية». نيويورك: بالغرايف ماكميلان، 2008.

«السياسة في فراغ: معضلة المعارضة اليمنية»، وجهات نظر معهد الشرق الأوسط، العدد 11، حزيران/يونيو 2009،
http://www.mei.edu/Portals/0/Publications/Yemen.pdf.

وأيضاً ر. شاناهان، «تنظيم القاعدة والقبائل وعدم الاستقرار في اليمن»، معهد لوي للسياسة الدولية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009،
http://www.lowyinstitute.org/Publication.asp?pid=1192

رويترز، «ظهور علنيّ نادر لتنظيم القاعدة في تجمّع حاشد في اليمن»، 21 كانون الأول/ديسمبر 2009،
http://www.reuters.com/article/idUSTRE5BK3YF20091221

ر. و. ستوكي، «اليمن: سياسة الجمهورية العربية اليمنية». بولدر: منشورات وستفيو، 1978.

م. و. ونير، «الجمهورية العربية اليمنية: التنمية والتغيير في أرض قديمة». بولدر بالاشتراك مع منشورات وستفيو، 1991.

أيمن الظواهري، «من كابول إلى مقديشو»، بيان صادر في 22 شباط/فبراير 2009،
http://www.nefafoundation.org/miscellaneous/FeaturedDocs/nefazawahiri0209-2.pdf

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. يتناول المركز التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتوفّر هذه المقاربة المتميزة في البلدان كافة لواضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحليلات وتوصيات مستندة الى معلومات وآراء من المنطقة مايعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسة بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لاتتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.
واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارينغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

2010

- **ماذا سيحدث بعد في اليمن؟ تنظيم القاعدة والقبائل وبناء الدولة**، سارة فيليبس.

2009

- **إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيّرة**، مارينا أوتاوي.
- **بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمّع اليمني للإصلاح**، عمرو حمزاوي.
- **«ترميم النوافذ المتكسّرة»: إصلاح قطاع الأمن في فلسطين ولبنان واليمن**، يزيد صايغ.
- **اليمن : كيف يمكن تجنّب الانهيار المطّرد ؟** كريستوفر بوتشيك.
- **إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب ومابعده**، سفين بيرنت وبسمة قضماني.
- **الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية**، موريال أسبورغ.
- **الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي** 2002 – 2008 **: تحديات قديمة وديناميات متغيّرة**، إبراهيم سيف.

2008

- **الشرق الأوسط: مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي**، بول سالم.
- **في ظلال الإخوان: النساء في جماعة الإخوان المسلمين المصرية**،أميمة عبد اللطيف.
- **السلفية وسياسة التطرف في جزائر مابعد الصراع**، أمل بوبكير.
- **حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها**، عمرو حمزاوي.
- **الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارُض وليس مُعارضة للسياسة الأميركية**، مارينا أوتاوي ومحمد حرز الله.
- **ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته**، ناثان ج. براون وعمرو حمزاوي.
- **تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، رياض الخوري.
- **الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**، رشيد تلمساني.
- **الإسلاميون السنّة في لبنان: قوة صاعدة**، أميمة عبد اللطيف.

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :
www.CarnegieEndowment.org/pubs

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية. الطابق الخامس
رقم المبنى ١٢١٠ ٢٠٢٦. شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت. لبنان
تلفون: ٩٦١١٩٩١٤٩١
فاكس: ٩٦١١٩٩١٥٩١
ص. ب: ١١-١٠٦١ رياض الصلح - لبنان
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
١٧٧ جادة ماساتشوستس
واشنطن دي. سي ٢٠٠٣٦٢١٠٣
تلفون: ٢٠٢٤٨٣٧٦٠٠
فاكس: ٢٠٢٤٨٣١٨٤٠
www.CarnegieEndownment.org
info@CarnegieEndownment.org

مركز كارنيغي موسكو
١٢٥٠٠٩ موسكو
تفرسكايا ٢/١٦
تلفون: ٤٩٥٩٣٥٨٩٠٦
فاكس: ٤٩٥٩٣٥٨٩٠٦
www.carnegie.ru
info@carnegie.ru

كارنيغي بيجينغ الصين
آر أم ٦١٠٢١ سو يون
فندق فرند شيب
١ زهونغ غوانكون نانداجي
بيجينغ ١٠٠٨٧٣
تشاينا ريفورم فوروم
تلفون: ٨٦١٠٦٨٤٩٥٩٩
فاكس: ٨٦١٠٦٨٤٥٢٤٥٥

كارنيغي أوروبا
مكتب بروكسيل
جادة أوديرغم ٢
١٠٤٠ بروكسيل بلجيكا
تلفون: ٣٢٢٧٣٥٥٦٥٠

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل